آليات تطوير الصناعة الغذائية في الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة (2000-2016)

Mechanisms for developing the food industry in algeria to achieve food security during the period (2000-2016)

مراد كريمة*

مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية

جامعة الجزائر 3– الجزائر

m.karima22@gmail.com

بن حمود سكينة

مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية

جامعة الجزائر 3– الجزائر

benhamoud.sakina@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام:2021/09/09 تاريخ القبول للنشر: 2021/09/26 تاريخ النشر:.2021/10/20

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز واقع الصناعة الغذائية في الجزائر، ولقد حاولنا تقديم بعض الإحصائيات عن مدى مساهمة الصناعة الغذائية في الاقتصاد الجزائري ثم عرضنا الدور الذي تلعبه الصناعة الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي من خلال قدراتها على اشباع الحاجات الاستهلاكية الغذائية المتنامية ، بالإضافة إلى توضيح أهم المعوقات التي تواجه قطاع الصناعة الغذائية ومحاولة معرفة الطرق المؤدية إلى تعزيز وتطوير المؤسسات الصناعية الغذائية بصفة خاصة والقطاع بصفة عامة مما يمكنها من منافسة المنتجات المستوردة وتحقيق البقاء في السوق.

الكلمات الافتتاحية: الصناعة الغذائية، النمو الاقتصادي، البرامج التنموية، الأمن الغذائي، القطاع الزراعي.

تصنيفات JEL: L66، F43، O21، Q18، Q10.

Abstract :

This study aims to highlight the reality of the food industry in Algeria, we have tried to provide some statistics on the food industry's contribution to the Algerian economy, then we presented the role played by the food industry in the achievement of food security through its ability to satisfy the growing consumer needs, in addition to clarifying the most important difficulties facing the food industry sector and trying to fount out the leading ways to the promotion and the development of food industrial establishments in particular and the sector in general, which would enable them to compete with imported products and achieve survival in the market.

Keywords: Food industry; economicgrowth; development programs; food security; agriculture sector.

JEL Classification : L66 . F43.O21 .Q18.Q10

*المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

للصناعة الغذائية أهمية بالغة في التطور الحضاري للدول، وذلك لكونها تساهم في تعزيز الأمن الغذائي وتوفير متطلبات الحياة لأفرا د المجتمع، وتبعالذلك فقد حاولت الجزائر بداية من سنوات السبعينيات من القرن الماضي التركيز على تطوير قطاع الصناعة الغذائية قصد جعله أحد ركائز الصناعة التحويلية، ولذلك أصبح قطاع الصناعة الغذائية في الجزائر أهم قطاع بعد قطاع المحروقات مساهمة في الناتج الخام الوطني ومن حيث خلق مناصب الشغل، كما تعتبر من أحد الأركان المهمة لتحقيق الأمن الغذائي فهي الوسيلة الضامنة للتعامل مع الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني الفائض أحيانا عن حاجة الأسواق الاستهلاكية المباشرة.

رغم هذا لا يزال قطاع الصناعة الغذائية بحاجة إلى الاهتمام به أكثر من خلال استغلال كل الإمكانيات المتاحة للاستجابة لحا جيات السوق التي تعرف طلبا متزايدا وكل هذا من خلال تبني المؤسسات أساليب إدارية ومناهج جديدة بالإضافة إلى اهتمام الدولة أكثر بهذا القطاع عن طريق دعم هذه الصناعة وتقديم التسهيلات اللازمة.

ومن خلال ما سبق ذكره يمكننا إبراز معالم إشكالية بحثنا هذا وصياغتها وفقالما يلي:

ماهي أهم طرق تطوير الصناعة الغذائية في الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة (2000- 2016)؟.

من أجل التعامل مع الإشكالية السابقة وكمنطلق للدراسة ارتأينا أن نضع هذه الفرضيات:

- يلعب قطاع الصناعة الغذائية دورا مهما في الاقتصاد الوطني.
- تساهم الصناعة الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي من خلال عدة مداخل.
- توجد عدة أساليب وسياسات يمكن الاعتماد عليها في تطوير الصناعة الغذائية لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

1.1. أهمية البحث: لقد أصبح موضوع الصناع ة الغذائية يشكل مجالا حيويا للبحوث الاقتصادية خصوصا في الدول النامية لما يمثله هذا القطاع من أهمية بالغة في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية، على اعتبار أن قطاع الصناعة الغذائية هو أكثر القطاعات الإنتاجية قدرة على خلق الثروة داخل الاقتصاد الوطني وما ينجم عن ذلك من تحسين للأوضاع الاجتماعية لأفراد المجتمع وكذا تحقيق الأمن الغذائي.

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة تم تقسيم هذه الدراسة كما يلي:

- **المحور الأول:** واقع الصناعة الغذائية في الجزائر خلال الفترة (2000- 2016)؛
- **المحور الثاني:** مساهمة الصناعة الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي؛
- **المحور الثالث:** متطلبات تطوير الصناعة الغذائية في الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي.

2. واقع الصناعة الغذائية في الجزائر خلال الفترة (2000- 2016):

،يعتبر قط اع الصناعة الغذائية قطاعا مهما في معظم دول العالم، إذ يؤدي دور أساسي في النمو الاقتصادي من خلال تحقيق التشابك الاقتصادي من جهة وربط القطاعات الصناعية ببعضها من جهة أخرى, كما تعتبر مكملة لدور قطاع الإنتاج الزراعي بما يقدمه من خدمات ترتكز أساسا على تحويل المنتجات الزراعية إلى سلع تلبي حاجات المستهلك ومن ثم تعظيم القدرات التصديرية للاقتصاد الوطني والعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

1.2. مفهوم الصناعة الغذائية وأهميتها:

1.1.2. مفهوم الصناعة الغذائية: لقد اختلفت تعاريف الصناعة الغذائية باختلاف وجهات نظر الدارسين لها، فليس هناك تعريف واحد متفق عليه لذلك فإن إعطاء التعاريف المعروفة للصناعة الغذائية أمر ضروري للإحاطة بها وعليه يمكن تعريف الصناعة الغذائية كما يلي:

- ❖ هي الصناعات التي تستخدم النظريات والحقائق التي تضمنتها العلوم الدقيقة كالكيمياء والهندسة وغيرها لتحويل المواد الخام أو المنتجات إلى سلع جديدة تعود على البشرية بالنفع.(الجندي، 1985، صفحة 102)
- ❖ وتعرف على أنها نشاط انتاجي يستخدم العناصر الإنتاجية المتاحة بأفضل الطرق والوسائل من الفن الإنتاجي في علاقات تشابكية لتحويل الموارد الاقتصادية من حالتها الطبيعية إلى منتجات تشبع الحاجات الإنسانية، ويتم ذلك في وحدات إنتاجية تحكمها التطورات الفنية.(الخطيب، 2000، صفحة 09)
- ❖ هي مجموعة المؤسسات التي تهتم أساسا بتحويل المواد الزراعية بالمعنى العام من أجل الاستهلاك الغذائي النهائي، وهي تعد جزءا مهما من النظام الغذائي الذي يضم بدوره أيضا النشاطات المصنفة عادة في الزراعة كالتوزيع الغذائي والنقل، التجارة، المقاهي، المطاعم وكذلك إنتاج الوسائل الخاصة المصنفة من طرف قطاعات أخرى جرارات، أسمدة وتجهيزات صناعية.(Boukella & Bouaita , 2002, p. 05)

ومنه فالصناعة الغذائية هي ذلك الفرع الصناعي الذي يهتم بتحويل الخامات النباتية والحيوانية من شكلها الأصلي إلى الشكل الذي يسمح باستخدامها خارج موسم استهلاكها مع الحفاظ على المواصفات الصحية والحيوية بالاعتماد على العلوم والتقنيات الحديثة.

2.1.2. أهمية الصناعة الغذائية: إن قطاع الصناعة الغذائية قطاع حساس وهام جدا فهو دعامة أساسية للتكامل بين الزراعة والصناعة، حيث أن استمرارية التصنيع الغذائي له علاقة بمدى وفرة المواد الغذائية الخاصة ويمكن تلخيص أهميته فيما يلي:(خدير، 2015، الصفحات 224-225)

- تعمل الصناعات الغذائية على حفظ الأغذية السريعة التلف من الفساد، وتوفيره على مدار السنة كما يساهم بسهولة بتسويقها وتوزيعها على نطاق عالمي.
- تعتبر الصناعة الغذائية من الصناعات التحويلية التي تحتل مكانة مرموقة بين جميع الصناعات الأخرى من حيث الكثافة العمالية، فهي تساعد الدول الكثيفة العمالة على امتصاص عنصر البطالة.
- يساهم التصنيع الغذائي بتوفير أشكال مختلفة من المواد الغذائية، فمثلا البرتقال يمكن استهلاكه مشروب، مربى أو طازجا.
- إيجاد مصادر غذائية جديدة كاستعمال الأحياء الدقيقة لتصنيع بعض المواد الغذائية وإنتاج أغذية قيمتها الغذائية عالية، وبذلك إنتاج أغذية مصنعة بمستوى صحي عالي خال من السموم والتلوث، ومن هنا يمكن توفير وتصنيع الأغذية بصفة عامة، وللأطفال والمرضى بصفة خاصة مثل أغذية بدون سكر وأغذية منزوعة الدسم.
- أسعار الأغذية المصنعة رخيصة نسبيا مقارنة بأسعارها وهي طازجة إذا أخذنا بعين الاعتبار تكاليف عمليات النقل والتحويل والتوزيع، ولقد ساهم التقدم في هذا المجال على الإبداع في إنتاج عدة أنواع من الأغذية.
- رفع المستوى المعيشي وزيادة القدرة الاستهلاكية والشرائية للفرد والمجتمع، وتشجيع الاستثمار للوصول إلى أكبر قدر ممكن من الاكتفاء الذاتي لتوفير العملة الصعبة للاقتصاد الوطني.

2.2. التطور التاريخي للصناعة الغذائية في الجزائر:

لقد شهد قطاع الصناعة الغذائية منذ الاستقلال العديد من الإصلاحات والبرامج التنموية لمحاولة النهوض به وسنحاول تتبع تطوره من خلال المراحل التالية:

- **مرحلة (1962-1979):** لقد كان الاقتصاد الجزائري في حالة مزرية بعد الاستقلال حيث سارعت السلطات إلى وضع سياسات إدارية للصناعة الوطنية، ورغم أن هذه المحاولات كانت بسيطة وارتجالية إلاأنها شكلت بداية للصناعة, وخلال هذه المرحلة التي شهدت بناء قاعدة للصناعات الغذائية مبنية على أساس بعض المشاريع المبرمجة في مخطط قسنطينة وكان الهدف من ذلك هو إنشاء وحدات إنتاج من الصناعات الغذائية التابعة للشركات الأم في فرنسا وهذا بسبب قربها من المواد الخام الزراعية بالإضافة إلى ذلك فإن أهداف التنمية بعد الاستقلال كانت ترمي مباشرة إلى تحسين مستوى المعيشة وحل مشكل البطالة، ولهذا كانت سياسة التصنيع في هذه المرحلة متمثلة في إتباع استراتيجية عمالية كثيفة ما جعل الاهتمام منصبا على الصناعات الخفيفة وخاصة فرع الصناعة الغذائية.(كينية، 2013، الصفحات 64-65)
- **المرحلة (1980-1989):** شهدت فترة الثمانينات زيادة في عدد المشاريع الاستثمارية المنجزة في قطاع الصناعة الغذائية حيث شكلت في سنة 1982 ما يعادل 21% من إجمالي المشاريع الاستثمارية المنجزة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وارتفعت إلى 29% سنة 1983 ، لتسجل تراجعا نوعا ما في 1984 إلى 15 %من إجمالي المشاريع الاستثمارية ويعكس ذلك حجم الاهتمام الذي أولته الدولة خاصة لفروع المواد الأساسية واسعة الاستهلاك (الحبوب، الحليب، الزيت، السكر).(لطرش، واقع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق الامن الغذائي المستدام، 2015، صفحة 195)

إلا أن هذه المرحلة من التخطيط اصطدمت في النصف الثاني بصعوبات مالية ناتجة على الأخص من انهيار أسعار المحروقات مما تسبب في تعطيل الكثير من المشاريع المبرمجة وتم إلغاء البعض منها وخاصة قطاع الصناعة الغذائية. (كينية، 2013، صفحة 66)

- **المرحلة(1990-1999):** تميزت هذه الفترة بتذبذب في المخصصات المالية الموجهة لقطاع الصناعة الغذائية من مجمل الاستثمارات الصناعية وهذا راجع إلى أن السياسة الاقتصادية الموجهة من طرف الدولة آنذاك كانت تتسم بالاختلال والتمييز بين القطاعات الاقتصادية، وبقي الإنتاج الصناعي الغذائي في الجزائر رهين التطورات الحاصلة في القطاع الزراعي هذا الأخير الذي له علاقة تبادلية مع قطاع الصناعة الغذائية والذي واجه خلال هذه الفترة الكثير من المعوقات, رغم ذلك فقد تميز هيكل الصناعة الغذائية في الجزائر بعد النصف الثاني من عقد التسعينيات في إطار انفتاح الاقتصاد الجزائري والتحول إلى اقتصاد السوق بظهور وانتشار شبه ديناميكي من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص في فروع متنوعة منها، الإنتاج الحيواني، منتجات الصيد البحري، الإنتاج النباتي (حليب، سكر الحلويات والبسكويت، المياه المعدنية، المشروبات المختلفة).(لطرش، واقع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق الامن الغذائي المستدام، 2015، صفحة 190)
- **المرحلة (2000-2009):** اهتمت الدولة خلال هذه الفترة بقطاع الصناعة الغذائية بطريقة غير مباشرة وذلك من خلال البرامج التنموية الموجهة لكل من القطاع الزراعي وقطاع الصيد البحري ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) كما سعت إلى رفع من تنافسية المؤسسات الصناعية وإنجاز وتجهيز مراكز لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- **المرحلة (2010-2014):** اهتمت الدولة في هذه المرحلة أيضا بقطاع الصناعة الغذائية بطريقة غير مباشرة عن طريق تخصيص مبلغ **1566** مليار دج أي ما يعادل **7.67%** من المبلغ الإجمالي للبرنامج، لتطوير القطاع الفلاحي ودعم وتحديث تقنيات ووسائل النشاط الفلاحي، تطوير نشاط الصيد البحري ودعمه بمنشآت جديدة، مرافقة استحداث مؤسسات صغيرة ومتوسطة ودعم تأهيلها من خلال مساعدات مباشرة أو قروض مصرفية مسيرة.(خاطر و اخرون، 2016، صفحة 08), كما سطرت الجزائر مخططا وطنيا لترقية الصناعات الغذائية **(PNDIAA)** دخل حيز التنفيذ من 2010 وامتد إلى غاية 2014 بهدف تحسين العرض المحلي للمنتجات الغذائية وترقية المؤسسات (لطرش و كتاف، تحديات تطوير الصناعات الغذائية الجزائرية في إطار النموذج الاقتصادي الجديد للنمو 2016-2030، 2017، صفحة 185)

- **المرحلة (2015-2019): (برنامج توطيد النمو الاقتصادي)** يعتبر هذا البرنامج مكمل للبرامج السابقة وقد بدأ تنفيذه بداية من 2015، ومن أهداف هذا البرنامج إبداء الاهتمام أكثر بالتنويع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات، والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية بسبب مساهماتها في الأمن الغذائي وتنويعه.(مسعودي، 2017، صفحة 221), كما يتضمن ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة والتكنولوجيا القوية ودعم المؤسسات الصغيرة لتحسين المراتب التنافسية العالمية.(حيدوشي و وعيل، 2017، صفحة 338), ولكن مع حلول 2015 استمر انخفاض سعر البترول ولأجل تدارك الوضع الاقتصادي تم غلق حساب هذا البرنامج مع تاريخ ديسمبر 2016 وتم تجميد كل العمليات التي لم تطلق.

3.2.مساهمة الصناعة الغذائية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة(2000- 2016):

1.3.2.مساهمة الصناعة الغذائية في الناتج الخام والقيمة المضافة خلال الفترة(2000- 2016):

- **الناتج الخام:** إن تحليل الناتج الخام لقطاع الصناعة الغذائية يمكننا من تحديد وزنه مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى،مما يمنحنا صورة عن مدى مساهمة الصناعة الغذائية في تكوين الناتج الخام ونسبة مشاركته في تحقيق التنمية الاقتصادية، (ONS, Les comptes économiques de 2015-2017, 2018, pp. 3-4) - (ONS, Rétrospective des comptes économiques de 1963 à 2014, 2016, pp. 39-56) الجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول 01: مساهمة الصناعة الغذائية في الناتج الخام (2000-2016)

(الوحدة: مليار دج، %)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الناتج الخام	5116.4	5234.3	5551.0	6289.6	7303.4	8873.0	10195.2	11257.6
إجمالي الناتج الخام للصناعة الغذائية	434.3	450.4	464.9	453.2	485.7	503.4	525.6	571.2
نسبة مساهمة الصناعة الغذائية في الناتج الخام	8.48	8.6	8.37	7.20	6.65	5.67	5.15	5.07

2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
12836.9	12043.5	13844.9	16071.5	17480.2	18444.5	19410.6	19398.1	20448.9
607.8	686.7	746.4	824.1	899.3	987.2	1079.3	1158.5	1262.0
4.73	5.70	5.39	5.12	5.14	5.35	5.56	5.97	6.17

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

-ons(2016) , Rétrospective des comptes économiques de 1963 à 2014, collections statistiques n 197, Alger,2016, p 39-56.

- ons(2018), Les comptes économiques de 2015-2017, collections statistiques n 824, Alger, Aout 2018, p 3-4.

من خلال الجدول رقم 01 نلاحظ أن نسبة مساهمة الصناعة الغذائية في الناتج الخام الوطني سجلت ارتفاع طفيف من 8.48% سنة 2000 إلى 8.60% سنة 2001 وتعتبر أعلى قيمة لها خلال الفترة المدروسة لتأخذ في الانخفاض إلى غاية سنة 2008 أين سجلت أدنى قيمة لها بنسبة 4.73% وهذا راجع لبعض الأزمات التي عرفتها تلك الفترة لتعرف تذبذب بعد ذلك لغاية سنة 2011 لتأخذ الاتجاه التصاعدي بعد ذلك إلى غاية سنة 2016 بنسبة 6.17% ويعود ذلك إلى البرنامج الوطني لترقية الاستثمار في الصناعة الغذائية الذي تبنته الدولة.

- **القيمة المضافة**: شهد قطاع الصناعة الغذائية في الجزائر تحولا جذريا من جانب الهيكل القانوني خلال السنوات الأخيرة وهي نتيجة طبيعية لسياسة الخوصصة المنتهجة خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية سنوات التسعينيات من القرن الماضي وكذا التوجه العام نحو المزيد من الانفتاح الاقتصادي، والجدول الموالي يوضح تطور القيمة المضافة (ONS, Les comptes économiques en volume de 2000 à 2015, 2016, pp. 11-14) - (ONS, Les comptes économiques de 2015-2017, 2018, p. 4)

الجدول 02: نسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعة الغذائية في القيمة المضافة الإجمالية خلال الفترة (2000-2016)

(الوحدة: مليار دج، %)

السنوات	القيمة المضافة الإجمالية	القيمة المضافة للصناعة الغذائية	نسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعة الغذائية إلى القيمة المضافة الإجمالية
2000	3430.9	104.6	3.04
2001	6452.0	108.9	3.15
2002	3645.9	115.1	3.15
2003	4297.0	118.4	2.75
2004	5099.7	127.3	2.49
2005	6436.1	138.4	2.15
2006	7332.3	146.00	1.99
2007	8021.8	156.1	1.94
2008	9315.0	164.3	1.76
2009	8055.0	188.5	2.34
2010	9656.8	214.1	2.21
2011	11355.9	231.8	2.04
2012	12483.1	266.1	2.13
2013	12856.8	285.5	2.22
2014	13257.0	324.5	2.44
2015	12429.5	353.7	2.84
2016	13048.7	381.6	2.92

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

-ONS(2016), Les compteséconomiques en volume de 2000 à 2015, collections statistiques n° 751, Alger 2016, p : 11- 14.

-ONS(2018), Les compteséconomiques de 2015-2017, Op cit, p :04.

وفقا لمعطيات الجدول رقم 02 تبين أن نسبة مساهمة القيمة المضافة لقطاع الصناعة الغذائية إلى القيمة المضافة الإجمالية حققت أعلى نسبة لها في الفترة المدروسة (2000-2016) خلال سنتي 2001، 2002 على التوالي وقدرت ب 3.15 % لتشهد تراجع فيما بعد إلى غاية سنة 2008 أين سجلت أدنى نسبة لها ب 1.76%، لتشهد بعد ذلك حالة من التذبذب حتى سنة 2011، لترتفع بعد ذلك وصولا لسنة 2016 بنسبة تقدر ب 2.92% ويمكن إرجاع ذلك لتطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في هذا القطاع حيث انتقلت من 19172 سنة 2011 إلى 24746 مؤسسة سنة 2015.

2.3.2. مساهمة الصناعة الغذائية في التجارة الخارجية:

- **الصادرات:** تعد عنصرا أساسيا من عناصر التنمية الاقتصادية لأي دولة في العالم من خلال ما تسهم به في فتح أسواق جديدة أمام المنتجات المحلية وستوضح نسبة صادرات الصناعة الغذائية في الفترة (2000-2016) من خلال فالشكل التالي (ONS, Evolution des échanges extérieurs de marchandises du 2000 à 2011, 2012, p. 71)(ONS, Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2011 à 2016, 2017, p. 65)

الشكل 01: نسبة الصادرات الغذائية إلى إجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2000-2016)

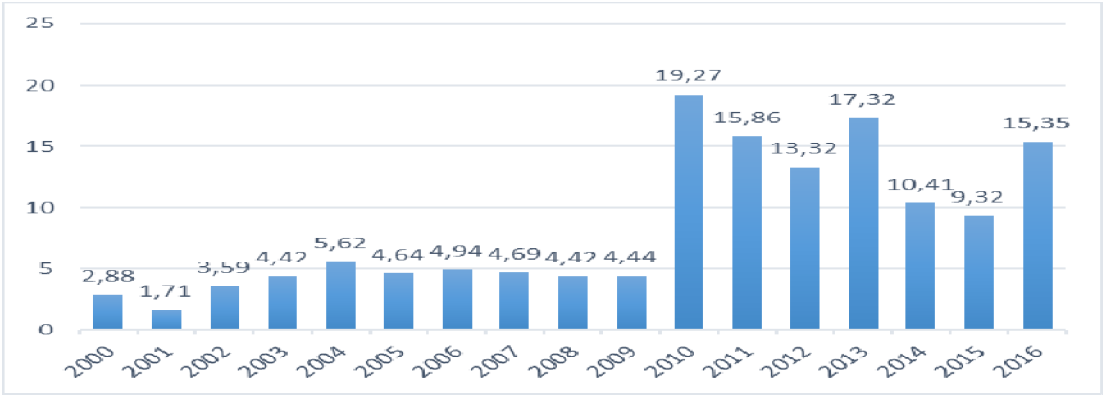

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

-ONS(2012), Evolution des échanges extérieurs de marchandises du 2000 à 2011, collections statistiques n° 176, Alger, novembre 2012, p : 71.

-ONS (2017), Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2011 à 2016, collections statistiques n° 205, Alger, Novembre 2017, p : 65.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن مساهمة صادرات الصناعة الغذائية إلى إجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات عرفت تذبذبا خلال الفترة المدروسة (2000-2016) بحيث سجلت أدنى نسبة لها سنة 2001 بنسبة 1.71%وسجلت أعلى نسبة لها سنة 2010 وكان ارتفاعا معتبرا مثل ذروة الصادرات للفترة المدروسة بنسبة 19.27%

- **الواردات:** يمكن توضيح حجم الواردات من المنتجات الغذائية خلال الفترة (2000-2016) من خلال الشكل التالي (ONS, Evolution des échanges extérieurs de marchandises du 2000 à 2011, 2012, p. 28) - (ONS, Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2011 à 2016, 2017, p. 22)

الشكل 02: نسبة واردات الصناعة الغذائية إلى إجمالي الواردات خارج قطاع المحروقات (2000-2016)

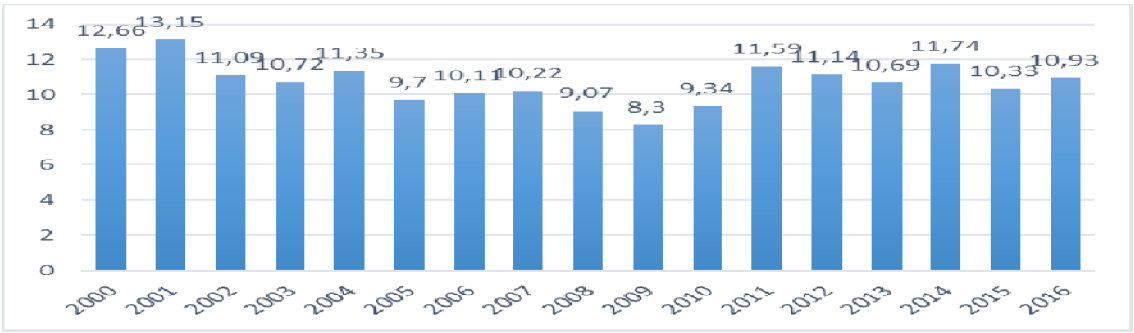

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على:

-ONS(2012), Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2000 à 2011, Op cit, p : 28.

- ONS(2017) Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2011 à 2016, Op cit, p : 22.

تظهر المعطيات السابقة الحركة المتذبذبة لنسبة الواردات بحيث سجلت أعلى قيمة لها سنة 2001 أين بلغت 13.15% باعتباره أكبر استيراد خلال هذه الفترة وتشكل الواردات من الحبوب، الحليب والسكر أهم الواردات الغذائية في الجزائر، بحيث لم تستطع الجزائر الوصول إلى الاكتفاء من هذه المواد وسجلت أدنى قيمة لها بنسبة 8.3% من إجمالي الواردات خارج المحروقات سنة 2009 وهدا راجع للازمة العالمية لسنة 2008.

3.مساهمة الصناعة الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي:

1.3مفهوم الأمن الغذائي: تعددت مفاهيم الأمن الغذائي (La sécurité alimentaire) نتيجة تباين نظرة واضعيها، ويعود أصل هذا المصطلح إلى بدايات التسعينيات حيث كان العالم النامي يعاني من مشكلة فجوة غذائية حادة أدت إلى زيادة تبعيته للخارج لتأمين احتياجاته الأساسية من الغذاء وفيما يلي أهم التعاريف الخاصة بالأمن الغذائي:

- مصطلح الأمن الغذائي ظهر في المؤتمر الغذائي المنعقد سنة 1974 بعد أزمة الغذاء العالمية التي حدثت ما بين سنتي 1972 و1974، أين عرف الأمن الغذائي بأنه "توفر التجهيزات الغذائية من المواد الغذائية الأساسية في جميع الأوقات لتحمل التوسع في الاستهلاك ولمعادلة التقلبات في الإنتاج والأسعار". (خلف حمد الجبوري، 2012، صفحة 123)
- تعريف منظمة الأغذية والزراعة (FAO): لقد جاء في تعريف المنظمة بأن الأمن الغذائي "يتوفر عندما يتاح لجميع الناس في جميع الأوقات الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كاف ومأمون ومغذي يلبي احتياجاتهم وأذواقهم الغذائية ويكفل لهم أن يعيشوا حياة موفورة الصحة والنشاط".(بوشارب، 2014، صفحة 04)

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف الأمن الغذائي بأنه "أحد المكونات الاستراتيجية للتنمية، حيث ينطوي على العديد من السياسات والبرامج والمشروعات التي من شأنها زيادة إنتاجية السلع الغذائية الأساسية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المحلية المتاحة, ويتأثر الأمن الغذائي بعدة اعتبارات اقتصادية، اجتماعية، سياسية وبيئية، وتعتبر البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في أي دولة مسؤولة بصفة أساسية عن توفير الأمن الغذائي لهذه الدولة ونوضحها فيما يلي :(بوشارب، 2014، الصفحات 05-06)

- **الأبعاد الاقتصادية:** ومن بين الأبعاد الاقتصادية الأكثر شيوعا نجد الانخفاض في كمية الإنتاج، مدى قدرة الإنتاج الزراعي على مواجهة الزيادة السكانية غذائيا تزايد معدلات الاستهلاك، الأسعار ودرجة استقرارها، الاستثمار الزراعي، إعادة تخصيص الموارد.
- **الأبعاد الاجتماعية:** يمكن توضيح هذا البعد في نقطتين كما يلي:

- التزايد المستمر في عدد السكان: تجدر الإشارة إلى أن الزيادة السكانية المرتفعة قد تؤدي إلى ظروف أكثر صعوبة فيما يتعلق بتحقيق الأمن الغذائي، الأمر الذي يزيد من أعباء الدولة في تضييق الفجوة الغذائية.
- مستوى الدخل: يساهم الدخل بشكل رئيسي في توفير الغذاء للأفراد، حيث لا يستطيع أصحاب الدخول المنخفضة من تحقيق الاكتفاء الذاتي.

- **الأبعاد السياسة الدولية والإقليمية:** يمكن تقسيمها إلى قسمين:

✓ **الأبعاد السياسية والاتفاقات الدولية:** حيث تأمين الغذاء يعتمد أيضا على القوة والوزن السياسي للدولة، كما يحتاج إلى النفوذ ومدى تأثير السياسيين عليها؛

✓ **الأبعاد السياسية الإقليمية:** تختلف سياسات الحكم من دولة لأخرى، وبالتالي تختلف درجة تدخلها وتوجيهها للإنتاج حسب النظام الاقتصادي السائد؛

- **الأبعاد البيئية**: لمحاولة مواجهة كل التأثيرات البيئية لابد من الأتي:
  - إدخال البعد البيئي في دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشاريع الزراعية.
  - إدخال ضوابط للمحافظة على الأصناف والسلالات النادرة.
  - تخطيط معدلات التوسع الأفقي والتكثيف الزراعي بما يراعي قدرة التجدد الطبيعي للموارد.
  - تفعيل دور المنظمات التعاونية في نشر الوعي البيئي.

2.3. مداخل مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي: إن الصناعات الغذائية بالمفهوم الذي حددناه سابقا بإمكانها المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي أو تحسينه من عدة مداخل نذكر أهمها(زبيري، 2010، الصفحات 86-88):

- **تحويل المنتجات الزراعية إلى سلع غذائية جاهزة للاستهلاك**: كثير من المنتجات الزراعية التي تعتبر أساسية في تغذية الإنسان تتطلب عملية إعداد وتحويل حتى تصبح قابلة للإستهلاك المباشر كما هو الأمر بالنسبة للحبوب والبقول وهي العمليات التي كانت تتم في البيوت بطرق تقليدية.
- **المحافظة على القيمة الغذائية للسلع الغذائية**: نظرا لكون المنتجات الزراعية الغذائية مواد حية، فإن إستمرار النشاط الحيوي لخلايا المادة الغذائية يؤدي إلى تهتك جذر الخلايا وحدوث تبادلات كيماوية في مكوناتها مما يسبب فسادها وتدهور قيمتها الغذائية كلما زاد الفاصل الزمني بين وقت نضجها ووقت استهلاكها، ولكن بفضل التطور الذي حدث في مجال تكنولوجيا تصنيع المواد الغذائية سمح بإطالة مدة بقائها صالحة للإستهلاك دون أن تفقد خصائصها الغذائية الأصلية.
- **ضبط تموين السوق بالسلع الغذائية الموسمية**: إن ارتباط الإنتاج الزراعي (النباتي والحيواني) بوسائل النمو البيولوجية وتأثره الشديد بالمتغيرات المناخية يجعل نمو المحاصيل الزراعية ونضجها يتميز بالطابع الموسمي المتقطع في الوقت الذي يتميز الطلب على السلع الغذائية بالاستمرارية ولضبط تموين السوق بها بانتظام يتطلب تصنيعها لإمكانية الاحتفاظ بها لاستخدامها في غير مواسم نضجها وفي غير أماكن إنتاجها، مما يسمح بالاستجابة إلى احتياجات المواطنين الغذائية على مدار أيام السنة، كما يسمح بالمحافظة على استقرار أسعارها.
- **تثمين المحاصيل الغذائية الزراعية**: يسمح تصنيع بعض المنتجات الزراعية بزيادة قيمتها الاقتصادية والغذائية وذلك من خلال عمليات الحفظ والتغليف التي تسمح بنقلها بسهولة وبتكاليف أقل من المناطق التي يقل فيها الطلب عليها إلى المناطق التي يزداد فيها الطلب داخل البلد أو تصديرها إلى البلدان الأخرى.
- **تسهيل إعداد وجبات غذائية صحية**: تقوم الصناعات الغذائية بدور مهم كذلك في توفير أغذية ذات قيمة غذائية متوازنة وصحية تتميز بسهولة تحضيرها للاستهلاك، وهذا ما يتماشى مع ظروف المتغيرة بسبب انتقال المرأة إلى العمل خارج البيت، حيث سمح لأفراد الأسرة بتناول وجبات غذائية بشكل طبيعي.
- **تشجيع إنتاج المحاصيل الغذائية والحد من الهجرة الريفية**: باعتبار أن المنتجات الزراعية الغذائية تشكل المصدر الرئيسي لمدخلات الصناعات الغذائية، فإن نمو هذه الأخيرة وازدهارها يؤدي إلى زيادة طلبها على المنتجات الزراعية، الأمر الذي يشجع على زيادة إنتاجها وذلك أن وجود مصانع تستقبل هذه المنتجات الزراعية لتحويلها إلى سلع غذائية جاهزة للإستهلاك يقدم ضمانات للمزارعين بوجود منافذ لتصريف الإنتاج مما يشجعهم على مواصلة الإنتاج.
- **تصنيع الإنتاج السمكي**: تساهم الصناعات الغذائية بطريقة غير مباشرة في توفير المواد الغذائية من أصل حيواني وبالتالي زيادة وفرة المواد الغذائية الحيوانية من خلال تصنيع الإنتاج السمكي الذي يتميز بالتذبذب وسرعة التلف.

من كل ماسبق لا شك في أن إنعدام الأمن الغذائي يعتبر أهم مهدد الاستقرار، فالغذاء هو أول مقومات الحياة وعدم توفره بالصورة المطلوبة سيؤدي إلى الاضطرابات واختلال الأمن، لذلك فإن توفير الغذاء للمواطنين بأسعار تناسب دخولهم يعتبر أهم دواعي الأمن في المجتمع، ومؤشرا للعلاقة الإيجابية بين الدولة ومواطنيها, ويلعب قطاع الصناعات الغذائية دورا هاما وحيويا في الاقتصاد الوطني لأنه يعمل على تحقيق النمو الصناعي، إضافة إلى كونه المنقذ وكذلك أداة التقييم والضبط الإنتاجي الزراعي، حيث مخرجاته هي مدخلات هذا الأخير.

ومنه يعتبر قطاع الصناعات الغذائية عنصرا محددا الاستراتيجية الأمن الغذائي، وبالتالي يشكل القاطرة الأمامية للنهوض باقتصاد أي دولة كما هو معمول به في عدة دول، ويساهم تطور الصناعات الغذائية بشكل مباشر في تحقيق الأمن الغذائي وتشجيع التنمية مما يعمل على تخفيف العبئ على ميزان المدفوعات من خلال التقليل من استيراد السلع الغذائية وبالتالي توفير جزء مهم من العملة الصعبة اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية, غير أن تحقيق الأمن الغذائي يتطلب بذل أقصى الجهود لتلبية حاجيات السكان للسلع الغذائية الأساسية والتقليص من الفجوة الغذائية بين الإنتاج والاحتياجات وكل هذا من خلال تفعيل أداء قطاع الصناعات الغذائية.

4. متطلبات تطوير الصناعة الغذائية في الجزائرلتحقيق الأمن الغذائي:

تواجه الصناعة الغذائية في الجزائر الكثير من التحديات من أجل تفعيل دورها الإيجابي والمستدام، ويستدعي ذلك إحداث تعديلات سواء على مستوى المؤسسة بصفة خاصة أو ما يتعلق بالقطاع بصفة عامة والارتقاء بها إلى المستوى الذي بلغته الصناعة الغذائية في الدول الكبرى العالمية، وفك ارتباطها بالأسواق الدولية وتعزيز التكامل مع القطاع الزراعي.

1.4. معوقات الصناعة الغذائية في الجزائر: يواجه قطاع الصناعة الغذائية في الجزائر كغيره من القطاعات الأخرى عدة معوقات نذكر منها:

- **ضعف الترابط والتكامل بين قطاع الصناعة الغذائية والقطاع الزراعي:** بحيث تساهم الزراعة بشكل كبير في تطوير الصناعة الغذائية وتموينها بالمدخلات الضرورية لعملية الإنتاج، غير أن هذه العلاقة التكاملية والتشابكية تعد جد ضعيفة في الجزائر وتسبب بتباطؤ نمو وتطور مؤسسات القطاع.(لطرش و كتاف، تحديات تطوير الصناعات الغذائية الجزائرية في إطار النموذج الاقتصادي الجديد للنمو 2016-2030، 2017، صفحة 190)
- **ضعف الاستثمار الزراعي في الجزائر:** بحيث يمكن إرجاع محدودية الإنتاج الزراعي إلى عدم نجاح السياسة الزراعية المعتمدة وضعف الاستثمار في القطاع الزراعي، حيث تشير إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إلى تسجيل الزراعة لمعدلات ضعيفة في الاستثمار خلال الفترة 2002-2012 مقارنة بالقطاع الصناعي الذي يستقطب 62% من إجمالي قيمة الاستثمارات و35% من مناصب الشغل.(لطرش و كتاف، تحديات تطوير الصناعات الغذائية الجزائرية في إطار النموذج الاقتصادي الجديد للنمو 2016-2030، 2017، صفحة 191)
- **فعاليات البحث والتطوير:** على الرغم من الأهمية التي تحتلها عالميا عمليات البحث والتطوير وما تؤديه من زيادة في القدرة التنافسية والإنتاجية للصناعة الغذائية، بقيت هذه النشاطات نادرة أو مهمشة في الجزائر ويعود ذلك إلى غياب الحوافز الحكومية والسوقية وقلة الخبرات وابتعاد المراكز البحثية والأكاديمية والجامعات عن تلبية حاجات السوق الفعلية.
- **المنافسة الأجنبية القوية:** المفروضة عليها مع شركات عالمية كبيرة فالاعتماد على الصادرات أصبح المصدر الأول لتموين الأسواق المحلية بالمنتجات الغذائية ما جعل التبعية الغذائية من أكبر مشاكل الاقتصاد الجزائري، بحيث نجد أهم

مؤسسات الصناعة الغذائية الجزائرية لا تملك الإمكانيات الكبيرة للمحافظة على حصصها في السوق وحتى الآن هي محمية بتدخل الدولة خاصة لحماية استمرار حياتها بين النسيج الصناعي.(حاجي و بوعزيز، 2017، صفحة 112)

2.4. متطلبات تطوير المؤسسات الصناعة الغذائية:

1.2.4. إدارة الجودة الشاملة: تعرف إدارة الجودة الشاملة بأنها فلسفة إدارية تهدف إلى تحقيق التحسين المستمر في جودة جميع العمليات والمنتجات وكذلك الخدمات في المؤسسة.(عبد الستار، 2000، صفحة 498)**,** كما تعرف على أنها تحقيق حاجيات ورغبات وتوقعات الأفراد والتوافق معها من خلال جهود التحسين والتطوير المستمر على مستوى المؤسسة ككل. (مريم و برانيس عبد القادر، 2016، صفحة 109).

لإدارة الجودة الشاملة عدة مبادئ ذات أهمية كبيرة في إطار التطبيق العملي في مختلف المؤسسات بحيث تشكل أكثر الحقائق العلمية والعملية في نجاح نظام إدارة الجودة الشاملة ويمكن تلخيصها في الآتي:(خضير، 2000، الصفحات 10-12)

- التركيز على العميل، التركيز على إدارة القوى البشرية، المشاركة والتحفيز؛
- نظام المعلومات والتغذية العكسية، العلاقة بالموردين، تأكيد الجودة؛
- التحسين المستمر ، القرارات المبنية على الحقائق، الوقاية من الأخطاء.

وتعد إدارة الجودة الشاملة وسيلة فعالة لتعزيز مكانة المؤسسة وتحسين سمعتها في السوق باعتبارها مصدر جذب العديد من الزبائن عن طريق تلبية حاجاتهم ورغباتهم، كما تساهم إدارة الجودة الشاملة في ضمان استمرار تحسين مستوى جودة المنتجات والخدمات المقدمة، حيث أنها تم ثل شرطا جوهريا لقبول المنتج ونجاحه في الأسواق المحلية أو الدولية، كما تساعد على منع وتجنب المشاكل من خلال العمل على تحقيق الأداء الأمثل واستغلال الموارد المالية والبشرية.

ومن خلال مزايا إدارة الجودة الشاملة تتأكد أهميتها في تخفيض التكاليف، تحسين الإنتاجية ورفع الأرباح وتدعيم المركز التنافسي للمؤسسة في السوق وهو ما يوضحه الشكل الآتي(Tarondeau , 1998, p. 242):

الشكل 03: العلاقة بين إدارة الجودة الشاملة وحصة المؤسسة في السوق

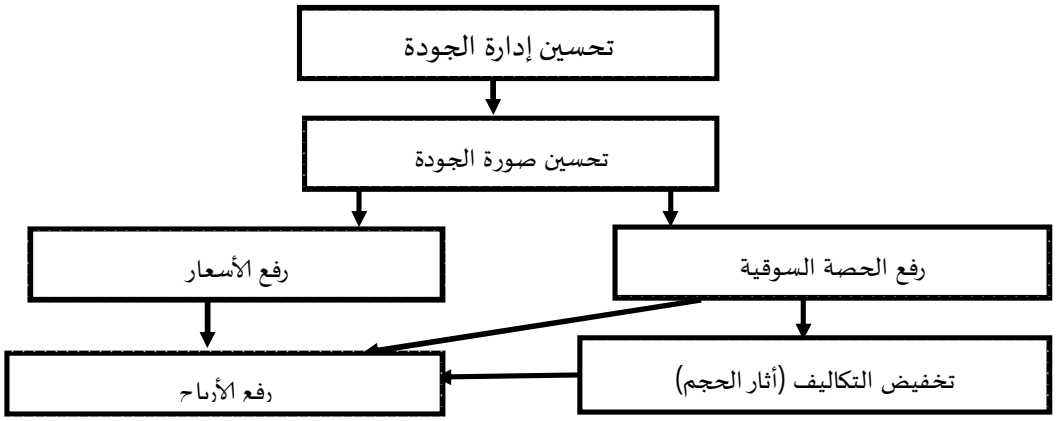

Source : Tarondeau Jean-Claude(1998), « Marketing, stratégie industrielle », Ed Vuibert, Paris, 1998, p : 242.

2.2.4. إدارة الموارد البشرية: يقصد بإدارة الموارد البشرية التكفل الدوري والدائم بالموارد البشرية في المؤسسة وأن مكونات هذه الإدارة تبرز من خلال تسيير الأعمال، برامج التوظيف، مخطط السير، الذاتية والتحفيز، تحليل الوظائف، تقييم الموارد البشرية، تسيير المكفاءات، شبكة الأجور، المشاركة، مخططات التكوين والأعمال.(Peretti, 1981, p. 26)

ومن أهم المزايا الاقتصادية عند وجود إدارة فعالة للموارد البشرية نجد ما يلي:

- استقطاب أفضل العناصر البشرية لملء الوظائف الشاغرة والمحافظة على هذه العناصر مما يؤدي إلى ارتفاع بإنتاجية المؤسسة، الأمر الذي ينعكس على مركزها الاقتصادي وأرباحها في الأجل الطويل؛
- إن قدرة المؤسسة على توفير مناخ تنظيمي صالح للعمل وذلك من خلال تبني برامج الموارد البشرية تساهم في تحفيز الموظفين وتدفعهم إلى بذل المزيد من قدراتهم سينعكس بدون شك على رضاهم الوظيفي، وهذا يساهم في عطائهم وإنتاجهم ومن ثم فعالية المؤسسة ككل؛
- إن المعالجة الفورية لمشاكل محتملة في مجال الاختبار والتعيين، وتقييم الأداء، التدريب، والترقيات ستوفر التكاليف محتملة ناجمة عن سرعة دورات العمل أو زيادة معدلات الغياب أو انخفاض الإنتاجية؛
- إن إدارة ناجحة للموارد البشرية قد يوفر على المؤسسات تكاليف باهظة في قضايا قانونية قد يلجأ إليها الموظفين وخاصة في حالات المحاضرة، وعدم منح العلاوة أو التجاوز في الترقيات.

ولهذا نعتبر إدارة الموارد البشرية من أهم الموارد في العصر الحديث وإن كان ذلك بالنسبة للدول المتقدمة أو النامية غير أن الأمر يزداد أهمية خاصة بالنسبة للدول النامية التي تسعى جاهدة نحو تحقيق معدلات نمو مرتفعة للقضاء على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تقابلها، وتحـاول أن ترفع مستوى المعيشة للأفراد بديهيا فإن الاستخدام الفعال للآلات، المعدات المواد والأموال، إنما يتوقف على قدرة ورغبة الموارد البشرية، كما أن العامل الذي يشعر بعدم الرضا عن عمله يؤثر سلبا على معدلات ومستويات الأداء الخاصة، بتنظيمات العمل المعاصرة.

3.2.4. نظام المعلومات التسويقية: في البداية يمكن تعريف نظام المعلومات التسويقية على أنه شبكة معقدة من العلاقات أين يتم تدخل الأشخاص، للآلات والطرق التي تهدف إلى خلق تدفق منظم للمعلومات الملائمة الأتية من مصادر داخلية أو خارجية عن المؤسسة بغرض استخدامها كقاعدة للقرارات التسويقية.(kotler & autres, 2000, p. 137)

وتظهر أهمية نظام المعلومات التسويقية فيما يوفره لإدارة التسويق من معلومات وبيانات دقيقة عن الزبائن المنافسين، العوامل الاقتصادية، التكنولوجيا، السياسة في البيئة الخارجية وكذا بيانات من السجلات الداخلية وغيرها من البيانات التي تمكن إدارة التسويق من تحديد وقياس الفرص، تحليل الطلب والتنبؤ به، تحليل قطاعات السوق وما شابه وذلك بالشكل الذي يساعد مديري التسويق على اتخاذ قراراتهم التسويقية, كما يعد نظام المعلومات التسويقية من أهم الوسائل التي تساعد المؤسسات في مواجهة المنافسين والدخول إلى السوق، حيث سهلت على المؤسسات عملية الحصول على أية معلومات عن أي سوق، وبهذا أصبحت المؤسسات تستطيع أن تحدد السوق الذي يعاني من النقص والعمل على سد هذا النقص إن أمكن، كما يساعدها على المحافظة على وجودها في السوق.

3.4. متطلبات تطوير القطاع الصناعي الغذائي: يمكن تلخيص أهم متطلبات تطوير قطاع الصناعة الغذائية فيما يلي:

1.3.4. تمويل الاستثمار الزراعي: بالرغم من توفر الموارد الأرضية ، البشرية، المائية، الفنية والمادية بالجزائر إلا أن القطاع الزراعي في الجزائر لم يحظ بالاهتمام الكافي نتيجة لضعف مستوى الاستثمارات الوجهة إليه سنويا مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، ويرجع هذا الضعف إلى العجز في تمويل الاستثمارات في قطاع الزراعة.

2.3.4. تعزيز قدرات صغار المزارعين وحمايتهم: تتسم الزراعة في الجزائر بصغر حجم الملكية الزراعية وانتشار المزارع الصغيرة التي غالبا ما يفتقر أصحابها على الإمكانات المناسبة لتطوير وتحديث إنتاجهم، فهم يفتقرون إلى خدمات الإقراض والتمويل والإرشاد الزراعي والتسويق وتوفير مدخلات الإنتاج، الأمر الذي يتطلب تطوير وتحديث المؤسسات التي تجمعهم بما

يؤدي لحمايتهم وزيادة دخولهم بزيادة الإنتاج وتسويقه، وذلك من خلال تضافر الجهود بين مؤسسات القطاع الخاص والقطاع العام وتبادل التجارب والنماذج الناجحة والخبرات المكتسبة في مجال تعزيز قدرات صغار المزارعين وحمايتهم.

3.3.4. ضرورة تدخل الدولة: ضرورة تدخل الدولة أكثر من أي وقت مضى لدعم هذه الصناعة وتمكين المستثمرين في هذا القطاع بإنشاء مصانع تساهم مساهمة فعالة في التنمية، وإحداث مناصب شغل جديدة وبالتالي تحريك الصناعة الجزائرية ككل، أضف إلى ذلك مساهمتها في الأمن الغذائي الوطني بما يتناسب مع تطور الاحتياجات السكانية التي تعرف زيادة طردية من حيث الطلب على المواد الغذائية بسبب الزيادة السكانية التي تعرفها البلاد.(حاجي و بوعزيز، 2017، صفحة 112)

4.3.4. تسهيل إجراءات التصدير إلى الأسواق الدولية: بينت دراسة أهم مؤشرات تنافسية الصادرات ما يلي:(لطرش و كتاف، تحديات تطوير الصناعات الغذائية الجزائرية في إطار النموذج الاقتصادي الجديد للنمو 2016-2030، 2017، صفحة 195)

- قدر مؤشر التمركز والتنوع سنة 2016 ب 0.489 و0.816 على التوالي، وهو ما يؤكد تمركز الصادرات الجزائرية في الصادرات النفطية وغياب التنوع السلعي (93 منتوج فقط) وانحرافه عن هيكل الصادرات العالمية.
- مؤشر توافق الصادرات مع متطلبات الأسواق الدولية الذي تتراوح قيمته بين الصفر والواحد قدر ب 0.267 وهو ما يؤكد عجز الجزائر عن تصدير منتجات غذائية تحتاجها الأسواق الدولية وتتماشى مع متطلباتها.

وعليه فإن قدرة الجزائر على تحقيق التوازنات التجارية الخارجية في ظل الوضع الاقتصادي الراهن المتسم بتسارع وتيرة الواردات يتطلب تسريعا للصادرات خارج المحروقات، ومن ذلك الصادرات من المنتجات الغذائية لضمان تمويل مستدام لعملية التنويع الاقتصادي، وهو ما يقتضي إحداث تعديل في الجوانب التنظيمية والتمويلية المرافقة لعملية التصدير.

5. خاتمة:

من خلال ما سبق يتبين أن قطاع الصناعة الغذائية في الجزائر يواجه الكثير من التحديات، ولتفعيل دوره ومساهمته في تحقيق الأمن الغذائي فهو بحاجة ماسة إلى اعتماد جملة من الحلول من أجل النمو الإيجابي والمستدام، لما يملكه هذا القطاع من قدرة على تحريك باقي القطاعات كالقطاع الزراعي والصيد البحري ومحاولة الزيادة والارتقاء بالمنتجات الغذائية يمكن من سد الحاجات الغذائية والدخول بالفائض إلى الأسواق الدولية وهذا ينعكس بالإيجاب على الاقتصاد الوطني.

1.5. النتائج: على ضوء ما سبق يمكن تلخيص النتائج المتوصل إليها فيما يلي:

- ✓ للصناعة الغذائية دورا مهما في الاقتصاد الوطني من خلال مساهمتها في توفير مناصب الشغل وزيادة الناتج الخام وكذا القيمة المضافة.
- ✓ يساهم تطور الصناعة الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي من خلال مساهمتها في الإنتاج الغذائي.
- ✓ رغم محاولة الدولة دعم قطاع الصناعة الغذائية بطرق مباشرة وغير مباشرة غير أنها تبقى ضعيفة، ولهذا مازال القطاع يعاني من عدة مشاكل وعراقيل.
- ✓ على مؤسسات الصناعة الغذائية الالتزام بمختلف معايير الإنتاج الدولية.
- ✓ إن الصناعة الغذائية مرتبطة بالإمكانيات الزراعية المحلية ولها علاقة عكسية مع التبعية الاقتصادية بصورة عامة والتبعية الغذائية بصورة خاصة، لهذا يجب العمل على الاستقلال الغذائي في شكله الخام كمنتجات زراعية وشكله المصنع كسلع غذائية.

6. قائمة المراجع:

1. اسماء حاجي، و ناصر بوعزيز. (جوان, 2017). الصناعات الغذائية في الجزائر وطرق النهوض بها لتحقيق الأمن الغذائي. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 10(18).
2. خالد بوشارب. (2014). دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي/ حالة الجزائر. الملتقى الدولي التاسع حول إستدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي (صفحة 04). الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي.
3. خلج مريم، و برانيس عبد القادر. (جوان, 2016). تأثير تطبيق إدارة الجودة الشاملة على تنمية الميزة التنافسية. مجلة الاقتصاد الجديد، 01(14).
4. ذهبية لطرش. (جوان, 2015). واقع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق الامن الغذائي المستدام. مجلةالعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 15(15).
5. ذهبية لطرش، و شافية كتاف. (جوان, 2017). تحديات تطوير الصناعات الغذائية الجزائرية في إطار النموذج الاقتصادي الجديد للنمو 2016-2030. المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، 08(01).
6. رابح زبيري. (ديسمبر, 2010). دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي. مجلة جديد القتصاد، ا.
7. رقية خلف حمد الجبوري. (2012). السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية. مجلة بحوث اقتصادية عربية، 19(57.58)،
8. زكريا مسعودي. (جوان, 2017). تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة فترة (2001-2016). المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 04(06).
9. طارق خاطر، و اخرون. (2016). دور برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014) في تحقيق إقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري -دراسة تحليليةوتقييمية-. الملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة. الوادي: جامعة الشهيد حمه لخضر.
10. عاشور حيدوشي، و ميلود وعيل. (جوان, 2017). أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري. مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، 03(05).
11. عبد الحفيظ كينية. (2013). مساهمة الصناعة الغذائية في تحقيق الامن الغذائي (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 03.
12. كاظم حمود خضير. (2000). ادارة الجودة الشاملة. الاردن: دار المسيرة.
13. محمد علي عبد الستار. (2000). ادارة الانتاج والعمليات. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
14. محمد ممتاز الجندي. (1985). الصناعات الغذائية. القاهرة: مطبعة القاهرة.
15. نسيمة خدير. (2015). مساهمة اخلاقيات القيادة الادارية في ريادة المنظمات الاقتصادية الجزائرية(اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بومرداس: جامعة امحمد بوقرة.
16. نهى الخطيب. (2000). اقتصاديات البيئة والتنمية. القاهرة: مركز دراسات واستشارات الادارة العامة.
17. Peretti, J. (1981). Gestion du personnel. paris: librairie Vuibert.
18. Boukella, M., & Bouaita , A. (2002, novembre). les evolusions recentes dans le secteur des IAAen algerie :entre dynamisme et pesanteurs. (I. c. cread, Éd.) 18(61),
19. kotler, p., & autres. (2000). Marketing management. paris: union édition.
20. ONS. (2012). Evolution des échanges extérieurs de marchandises du 2000 à 2011. alger: collections statistiques.
21. ONS. (2016). Les comptes économiques en volume de 2000 à 2015. alger: collections statistiques.
22. ONS. (2016). Rétrospective des comptes économiques de 1963 à 2014. alger: collections statistiques.
23. ONS. (2017). Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2011 à 2016. alger: collections statistiques.
24. ONS. (2018). Les comptes économiques de 2015-2017. alger: collections statistiques.
25. Tarondeau , J.-C. (1998). Marketing, stratégie industrielle. paris: Vuibert.